الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى في العالم الغربي: (النظام الإقطاعي والنظام الحرفي)

تمهيد: حلت الإقطاعية محل نظام العبودية، وقد سادت في أوربا في العصور الوسطى التي امتدت في الفترة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي، وحتى فتح المسلمين للقسطنطينية في القرن الخامس عشر ميلادي.

المبحث الأول: النظام الإقطاعي:

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوروبا حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية في جزئيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها، وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية 476 م ، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية، كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في أوروبا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية.

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لأن ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية، لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن أغلب الإقطاعيين بدؤوا بصك (بإصدار) النقود بأسمائهم، وبذلك بدأت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة اللوردات.– الأسياد – الأشراف – النبلاء –الإقطاعيين

أولا: **مفهوم النظام الإقطاعي :**

الإقطاع: نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي قائم على حيازة الأرض بشروط مخصوصة تحدد الروابط بين ملاك الأرض والقائمين بزراعتها. انتشر في أوربا في العصور الوسطى واستمر سائدا فيها حتى بداية القرن الخامس عشر الميلادي.

1- عناصر النظام الإقطاعي:

أ-السيد الإقطاعي:الحاكم الذي يملك الأرض ويكون من طبقة النبلاء أومن طبقة المحاربين .

ب-التابع:وهو الإنسان المحكوم عليه بفلاحة الأرض استغلالها، وقد يكون من طبقة العبيد المزارعين بالوراثة.

ج -الأرض المقتطعة:هي الأرض التي يمنحها السيد الإقطاعي إلى التابع لضمان معيشته

2- العوامل التي أدت إلى ظهور النظام الإقطاعي:

1. سقوط الإمبراطورية الرومانية واعتماد الملوك الجرمانيين على سادة الإقطاع في إدارة شؤون الممالك.

2.الحروب الأهلية في الإقطاعيات المختلفة مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بينها وانغلاق كل إقطاع على نفسه، فأصبحت كل إقطاعية تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة، تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي. حيث أن الفلاحين الأقنان هم الذين يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد. كما أن الأنشطة الصناعية اللازمة كانت تتم في ورشات السيد ذاته أيضا.

3- خصائص النظام الإقطاعي:الزراعة كانت تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي في أوروبا في العصور الوسطى. وتميزت هذه الفترة بـ:

-ناتج الأرض (الإنتاج الزراعي): يمثل المصدر الوحيد تقريبا لإشباع حاجيات السكان.

-الأعمال الزراعية استوعبت النسبة الغالبية من السكان (الفلاحين، الأقنان).

1. توزيع ملكية الأراضي:كانت الأراضي الزراعية تنقسم إلى نوعين:

1.1-الأراضي المستغلة (المزروعة): وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أ . أراضي مالك المزرعة: (الإقطاعي): وهي التي تقع بجوار مسكنه أو قصره، فيقوم باستغلالها، والفلاحون الأقنان يمثلون قوة العمل.

ب. أراضي الفلاحين الأقنان: يمنحها لهم مالك المزرعة، مساحتها تكون محدودة (من 10 إلى 40 هكتار)، وعدد الفلاحين الأقنان يتراوح بين 10 أفراد إلى الآلاف إذا كانت هذه المساحات أو الحقول شاسعة، حيث كان يقوم الفلاحون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول للسيد الإقطاعي والكنيسة في شكل ريوع نقدية أو عينية.

2.1 . الأراضي البور (غير مستغلة): وتستعمل لأغراض الرعي

2. أنماط الإنتاج الزراعي(طرق الزراعة):

انقسمت عموما إلى ثلاث أنظمة (أنماط):

أ-نظام الحقل الواحد: حيث كانت تزرع كل المحاصيل أو نفس المحصول في الحقل الواحد لعدة مرات متتالية حتى تفقد الأرض خصوبتها، ومن ثم ينتقل أو يهاجر الفلاحون إلى حقل آخر.

ب-نظام الحقلين: وفيه يتم تقسيم الأرض أو المساحة الزراعية إلى حقلين،تتم زراعتهما بالتناوب.

ج-نظام الحقول الثلاثة (الثلاثة حقول): ويقوم على: 1.تقسيم الأرض إلى ثلاث حقوق، حيث تتم زراعة اثنان فقط، لكن بمحصولين مختلفين، في العام الثاني يتم إراحة أحد الحقلين المزروعين وزراعة الثالث بمحصول آخر وهكذا.

3.أحوال الفلاحين الإقطاعيين الأقنان:

* الفلاحون الأقنان يمثلون قوة العمل الأساسية داخل الإقطاعيات، وكانوا يخصصون أياما معينة من الأسبوع للعمل على أرض السيد دون مقابل وفقا لنظام السخرة.

*عند انتقال ملكية الإقطاعية إلى مالك جديد تنتقل معها ملكية الفلاحين الأقنان والأراضي. ووسائل الإنتاج الأخرى.

* كان يحق للفلاحين توريث نصيبهم من الأرض لأبنائهم بعد موتهم، كما أنهم كانوا ملزمين على العمل وطاعة ورثة سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى.

*الإقطاع يختلف عن العبودية من حيث أنه منح للفلاحين نوعا من حرية التملك و حرية مغادرة الإقطاعية.

4- النظام الضريبي:عرفت الضرائب خلال فترة النظام الإقطاع بعدة أشكال منها:

4. 1.الضريبة النقدية: ويدفعها إلى الملك كل من يمتلك قطعة أرض،منزل، حيوانات، مطحنة، كما كانت تدفع أيضا عن استعمال الطرق العمومية...الخ. (بصفة عامة يدفعها كل من هو تحت رعاية و حماية الملك).

2.4 .ا لضر ئب العينية: يدفعها أصحاب المنتجات الزراعية. وتتراوحمابين6/1، و12/1من الإنتاج وذلك حسب المناطق الجغرافية.

3.4 . ضريبة العمل:تتمثل في العمل المجاني في أراضي الملك،خاصة في موسم الحرث والحصاد وتتراوح بين 8 و10 أيام قْ السنة.

4.4. العشور: وهي الضريبة التي يدفعها المؤمنون إلى الكنيسة، وذلك لاستمرار الاحتفال بالأعياد المسيحية. وتمس هذه الضريبة كل ما ينتجه أو يملكه الفلاح.

5.4.ضر ئب أخرى: ضريبة الحماية، ضريبة على المطاحن،ضريبة تجارة الملح، ضريبة الميراث، ضريبة الزواج...

5 . التجارة:

خلال الفترة الأولى من القرون الوسطى انكمشت بكثير التجارة في أوروبا الغربية، وهذا يعود أساس النظام الإقطاعيات الذي كان سائد او انكفاء (انغلاق) كل إقطاعية على نفسها.

*التجار الذين كانوا يتجهون إلى أوروبا كانوا مختصين في تجارة العبيد وتجارة المواد الغذائية كالملح. الزيت، وأيضا بعض المواد كالحديد. الخشب. النسيجٍ والثياب. واللؤلؤ.

*كانت التجارة فِي هذه المرحلة تلعب دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى (طرق الحرير). وبين الدولة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية.

6- الكنيسة ودورها في ظل النظام الإقطاعي:

- بفعل دورها الروحي فقد كانت سيطرتها تفوق سيطرة الدولة،كما لم يتخط تأثير النظام الإقطاعي الكنيسة.
- استطاعت الكنيسة أن تصوغ الدين بشكل يتفق مع النظام الإقطاعي وعلاقاتها لاجتماعية الاقتصادية بغرض حمل الشعوب على قبول الاستغلال الإقطاعي في إذعان واستسلام (الزهد والتقشف. وحرمان النفس وتعذبيها استعدادا لنعيم الآخرة).
- امتلكت الكنيسة ثروة هائلة تتشكل من الأراضي التابعة لها و من الأراضي الممنوحة لها من الحكام الإقطاعيين والنبلاء، فأصبحت معنية وملزمة بتوفير قوى عاملة مدنية للعمل فوق هذه الأراضي ورعاية شؤونها. لتصبح بذلك هذه الأراضي بمثابة إقطاعات كما هو الحال عند السادة النبلاء.
- كانت الكنيسة تحوز (تمتلك) هذه الأراضي بدعوى استخدامها لأغراض كنسية و خدماتية، إلا أن رجال الكنيسة (الرهبان. القساوسة. رؤساء الأديرة. الأساقفة...) كانوا يمتلكون مساحات خاصة بهم. ومع الدعم الذي كانت تتلقاه الكنيسة من الملوك والنبلاء فقد أصبحت الكنيسة أكبر مالك للأراضي في أوروبا،وأكبر عنصر في النظام الإقطاعي.

ولأن ممتلكات الكنيسة ورجالها، كانت كلها تقريبا من الهدايا والمنح المقدمة من النبلاء والأسياد، فقد كان لهؤلاء دور كبير في تعيين مسؤولي الكنيسة (الباباوات، الرهبان، الأساقفة، رؤساء الأديرة، القساوسة...)

- لقد مارست الكنيسة الاستغلال المادي للشعوب بأشد مما كانت تمارسه طبقة النبلاء والإقطاعيين، وكان رجالها يعيشون حياة الترف والبذخ ويتمتعون بالكثير من الحقوق والامتيازات الدينية والمدنية، فقد كانت الكنيسة تمتلك الإقطاعيات الواسعة ومعفاة من الضرائب، بل حتى أن بعض الضرائب كانت تجبى لفائدتها في شكل عشور (تدفع من طرف جميع الأفراد دون استثناء حتى الخدم في البيوت).
- ومن أجل حماية ممتلكات رجال الكنيسة ومصالحهم فقد عمد هؤلاء إلى إحاطة أنفسهم بجنود وعساكر للدفاع عنهم وعن ممتلكاتهم، وجلبوا المزارعين والفلاحين والعبيد ممن بايعوهم على الخدمة و الدفاع كحال العبيد لدى السادة الإقطاعيين.

- كان رجال الكنيسة يرسلون رجالهم للانضمام إلى جيوش الملك وتعزيز قوتهم قابلت قلدهم للمناصب العليا في الدولة.
- بوقوع الكنيسة في شراك الإقطاع، فقد وجدت نفسها مؤسسة سياسية وعسكرية واقتصادية،إضافة لكونها مؤسسة دينية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المطالبات بتصحيح دور الكنيسة في المجتمع.

7- العوامل التي أدت إلى انهيارالزراعة الإقطاعية (النظام الإقطاعي):

هناك عوامل عدة ساهمت في انهيار النظام الإقطاعي لعل أهمها:

أ–ظهور الاقتصاد النقدي:

ويرتبط بظهور النقود المعدنية وتطور دورها في عملية التبادل فتوسعت المبادلات، وبدأ التخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي و المقايضة العينية، فتحولت الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية، فبدأ الفلاحون يدفعون إلى مالك الإقطاعية النقود بدل المحاصيل، وبدأت العلاقة بينهما تتغير،وهو ماساهم في انهيار النظام الزراعي الإقطاعي.

ب -انتعاش المدن وظهور النشاط الحرفي : ظهور المدن وانتعاشها أدى إلى ظهور نظام الحرف كإطار للنشاط الصناعي (في القرن 13 واستمر في القرنين 14 و15)، فانعكس ذلك على انتعاش وتطور الحرف الصناعية، مما دفع هو الآخر إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن تستهوي سكن الأرياف (وعلى رأسهم أفراد الإقطاع النبلاء) فأصبحوا يفضلون تأجير أراضهم الزراعية الواسعة بإيجار نقدي ليعيشوا في المدينة عيشة ترف و رفاهية.

ج–ظهور الدول القومية:ظهر تنظيم الدولة القومية في كل من إنجلترا، البرتغال، إسبانيا، فرنسا، السويد، وهولندا، ثم بقية دول أوروبا تباعا، وهذا ما أدى إلى قيام ثورات ضد سلطة أمراء الإقطاع وإثارة ردود الأفعال الرافضة لنفوذ الكنيسة، ومن هذا حلت الضرائب القومية محل الضرائب الإقطاعية، كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القوميين.

كل هذه العوامل مجتمعة كانت سببا في حل وانهيار النظام الزراعي الإقطاعي، وظهور نظام اقتصادي آخر هو النظام الحرفي (انتشار الحرفة).